

ألكسيس دو توكفيل ونقد الوضع الديمقراطي من تدني الأخلاق إلى تفشي الاستبداد



عبد العزيز السعداني
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الملخص:

نودّ في هذا المقال أن نعكس صورة مقتضبة عن مسألة القيم الأخلاقية السائدة في عهود الاستبداد الديمقراطي لدى الفيلسوف الفرنسي ألكسيس دو توكفيل¹، من زاويتين:

أولاً: تشخيص أزمة الوضع الأخلاقي الذي أضحى متفشياً في المجتمعات التي تعدّ أكثر ديمقراطية، وذلك في صورة نقدية تعبّر بها عن تدني الأخلاق وعدم انتظام العلاقات الإنسانية في المجتمع، هذه الصورة بقدر ما تمسّ قيم الأفراد، تعبّر عن أزمة السياسة التي لم تعد تتبنّى نموذجاً واضحاً عن الأخلاق، بقدر ما أصبحت تهتمّ بغايات بعيدة عن قيم الإنسان، يظهر - هنا - الهدف من السياسة في علاقتها بالأخلاق، وتصبح الحاجة ماسة جداً إلى إعادة النظر في دورهما بعد أزمة اجتماعية طغى عليها الواقع المادي؛ حيث أصبح الناس متساوين في الاندفاع وراء الشهوات المادية.

ثانياً: استخلاص أهمّ نتيجة يمكن لباحث وفيلسوف مثل توكفيل أن يتوقّعها في ضوء تطوّر الأنظمة السياسية المعاصرة، ويتعلّق الأمر بتفشي الاستبداد في صورته الديمقراطية، وسنتحدث معه - هنا - عن ضمور القيم الروحية وتراجعها، ممّا أدّى إلى سيطرة المتع الحسية والملذات الجسدية؛ حيث انتشرت وتوسعت رقعة حياة الرفاهية، والنزعات الغريزية، والسعي نحو إرضاء الذات الجسدية، وقد مهدّ تاريخ الإنسان للولوج إلى اللذة، وهُيئت معه رغبات الناس في قبول نوع من الاستبداد الخفي والفتاك، استبداد ينخر جسد الأمة ويجعلها تزرع تحت نير الوصاية الرحيمة المفروضة في ظلّ الوضع الديمقراطي، ونحدث - هنا - عن نوع من الاستبداد يختلف جذرياً عن صور الاستبداد التقليدي الذي مرّت به البشرية، وشخصه فلاسفة العصر الحديث، إنّه استبداد بارد ولين ومنظم، لكنّه أكثر فتكاً ووطأة، لأنّه يمسّ قيم الفرد السامية؛ كالحريّة والكرامة و... إلخ، ويجعل الناس يتلذّذون بالرّضوخ له بوازع المساواة.

هذا بإيجاز تصوّر توكفيل عن الوضع الديمقراطي الذي سنحاول مقارنته في حدود ما يسمح به هذا المقال، ونرجو أن نتمكّن فيه من فهم جزء من أزمة الأخلاق والسياسة في المجتمع الديمقراطي، ونحن إذ نعرض لموضوعنا فليس مقصودنا الحسم في موقف توكفيل من الأخلاق، بقدر ما ابتغيّا توجيه نظرنا إلى أهمّ القضايا التي يمكن الانفتاح عليها، التي تعدّ من قبيل المسكوت عنه في ثقافتنا العربية، لن تعبّر موقف توكفيل عن جدّيته إلّا إذا وجدنا لمسألة الأزمة الأخلاقية في عالمنا امتدادات للتفكير في إشكالات القيم الإنسانية بكيفية صريحة، ونأمل أن نعود إلى تعميق الرؤية أكثر في الموضوع، والتفكير في أهمّ ردود الفعل التي أثارها موقف توكفيل في الساحة الفكرية، وفي مجال الفلسفة الأخلاقية المعاصرة.

1 هو ألكسيس شارل هنري كليرل دو توكفيل: ولد في باريس يوم 29 تموز سنة 1805م، وذلك في وقت كانت فيه فرنسا تمرّ بموجة توتر وعنف انبثق في أعقاب الثورة الفرنسية، توفي في 16 نيسان سنة 1859م، وكان حينها يناهز الرابعة والخمسين عاماً.

تقديم:

يحلّ توكفيل منظومة الأخلاق في السياق الاجتماعي الديمقراطي للمجتمع الحديث والمعاصر، بوسعنا أن نلتقط أهمّ الإشارات الفلسفية التي انصبّ عليها موقف توكفيل في هذا السياق، التي وردت في مواضع عدّة من أعماله، وذلك من أجل الخروج بتصوّر عامّ يتأسّس عليه نقده الأخلاق الديمقراطية، والأطروحة الأساسية التي سنعمل على تفصيل القول بخصوصها في هذا المقال، تتعلّق ببواعث نقد الأخلاق في المجتمع الديمقراطي، وذلك في ارتباط نزوع الفرد إلى الملذّات الحسّية وحبّ المساواة، وبأهمّ نتيجة يمكن أن نخلص إليها في الأخير والمرتبطة بتفشّي الاستبداد الذي يكتسي دلالة خاصّة لدى توكفيل، ولعلّ الإشكال البارز في مقالنا هذا يتعلّق بمكانة الأخلاق في المجتمع الديمقراطي، وبردود الفعل النقديّة التي وجهها توكفيل إلى الدولة والديمقراطية في بعدهما القيمي، وهي ردود نابعة من ملاحظات يلمسها القارئ في وصفه للديمقراطية.

يمكن ترجمة أزمة الأخلاق والسياسة التي يقاربها هذا المقال إلى تساؤلات إشكالية نقدتها على النحو الآتي: إذا كانت الغاية من الأخلاق تكمن في توطيد العلاقات بين الأفراد، وتقييم الفعل الفرديّ، فهل نستطيع أن نكشف في منظومة الأخلاق الديمقراطية حضور هذه الغاية؟ كيف نستطيع تبيان مشكلة الأخلاق لدى توكفيل؟ هل نحتاج اليوم - ونحن نتحدّث عن أزمة أخلاقيّة- إلى قيم كلّية أم إلى قيم فردية؟ إذا كانت الديمقراطية توجّه الفرد نحو المتع الحسّية، كذريعة للاستبداد؟ فهل تستطيع أن توجّه - أيضًا - الحياة الروحية للشعب نحو تبرير طغيانها؟ أليس جديرًا القول إنّ الدين والعادات والتّقاليد - عمومًا - تساهم في ترسيخ مواقفنا القيميّة بما ينسجم مع الوضع الديمقراطيّ الذي وصفه توكفيل بالاستبداد؟ كيف خرج الاستبداد من رحم الديمقراطية (الأمريكيّة)؟ ما الذي يجعل تسميته أمرًا صعبًا؟ لماذا عبّر توكفيل عن صعوبة وصفه وتحديدده بدقّة؟ هل الممارسات السياسيّة الديمقراطيّة تستطيع وضع حدّ لأشكال الاستبداد التقليديّ؟ إذا كانت الممارسة السياسيّة للسلطة تساهم في تشكيل الطغيان؟ فهل نستطيع إسقاط هذه المساهمة على صورة الاستبداد في الدولة الديمقراطيّة؟

1. دواعي تدني الأخلاق في المجتمع:

ينتقد توكفيل بشدّة كلّ النّزعات الفلسفيّة التي تربط المجتمعات جزافيًا بعدم استقامة الأخلاق، وعدم انتظام العلاقات الأخلاقيّة الجماعيّة، وهذا القول يصدق - في نظرنا - على النّظريات الأخلاقيّة التي تميل إلى التّجريد في تنظيرها للأخلاق الفرديّة، فبقدر ما نجدتها تتحدّث عن قيم أخلاقيّة فردية؛ كالكائن الفاضل والعادل والعادل والمثاليّ... إلخ، بقدر ما تبتعد عن الميزة العمليّة للأخلاق، فنجدتها تبتعد عن الواقع الأخلاقيّ

والاجتماعي²؛ إذ لا نستطيع دراسة الأخلاق، أو بالأحرى بيان حدودها، إلا انطلاقاً من المجتمع، ويرى فيلسوفنا - تبعاً لذلك - أن المساواة أزلت كل الحواجز المتمثلة مثلاً في الجنس والثروة، والاختلافات الطبيعية، وهي معايير غالباً ما يستحضرها الباحث في مقاربتة وبثه في الأمور الأخلاقية، وحينما نتجاوز هذه العناصر نجد أنفسنا أمام مجتمع لا بدّ من أن يحكمه قانون أخلاقيّ عامّ، يقضي بعدم انتهاك حرّيات الإنسان، نتحدث - هنا - عن المعايير الدينية للأخلاق الاجتماعية؛ فالدين - في نظر باحثنا - يرسّخ القيم السامية، والمعتقدات الراسخة التي تنبثق نتيجة لفعل الدين، وهو ما يعطي للدين سلطة أقوى من القانون في تشكيل أفعال الناس الأخلاقية، ففي مراسلاته مع غوبينو عمل توكفيل على بلور موقفه الداعي إلى جعل المسيحية ديانة الأخلاق السامية التي تطهر الفرد وتقوم قيمه³.

أول ما يبعد الناس عن القيم الأخلاقية؛ اندفاعهم نحو الشهوات الحسية وحب المال، هذه الاندفاعية الناتجة عن الوضع الاجتماعي القائم، جعلت عادات الناس تبتعد - شيئاً فشيئاً - عن القيم السامية، يقول توكفيل: «ليس معنى ذلك أن المساواة [...] يمكن أن تجعل الناس طاهرين»⁴، فهي لا تمنع من تدني الأخلاق، ولا ينبغي النظر إليها من الزاوية الإيجابية فقط؛ بل ينبغي - أيضاً - أن ننتبه إلى حدودها المتجلية في السماح للملاحظ وصاحب النظرة الفلسفية النافذة إلى عمق الأشياء بتعقّب خطر الاضطراب الأخلاقيّ، الذي يجعل الميل إلى المتع الحسية سبباً في تدني العلاقات الأخلاقية بين الأفراد، هكذا توضع المساواة موضع نقد، حينما لا تعدل في تمثّل العلاقات الأخلاقية للبشر⁵.

وإذا كانت قيم الفردانية إحدى النتائج الحتمية للديمقراطية؛ فإننا نستطيع الحديث عن نوع من الأخلاق الذاتية المفقودة، هذه الفكرة تنسجم - عموماً - مع موقف جاكين روس في كتابها «الفكر الأخلاقي المعاصر» حين استحضرت وصفاً دقيقاً للمفكر ليبوفتسكي بخصوص الفردية المعاصرة في كتابه «عهد الفراغ»، فالفردية - حسب ليبوفتسكي - لا تدلّ على انتصار القيم الفردانية الحديثة على القواعد الإلزامية للدولة القومية؛ بل تدلّ على سيطرة أفراد غريبين على الأنظمة والقواعد، وتدلّ على الإلزام والخضوع لسلطة واحدة، فنجد في هذه الفردية نوعاً من النرجسية أكثر من الاستقلال الذاتي، وتتفجّر فيها المتع أكثر من الحرية، وأولوية الاستمتاع والإباحية والشغف المزاجي الجامح⁶، وحين نتحدّث مع جاكين روس عن زمن الفرد النرجسي وهذا ما يهمننا عموماً - يصبح سؤال الأخلاق الكلية مطروحاً بشدة، والسؤال المنبثق هنا:

2 De Tocqueville, Alexis, **De la démocratie en Amérique**, vol. 2, Gallimard, 1961, P P 282 -283.

3 De Tocqueville, Alexis, **Notes sur le Coran et autres textes sur les religions**, Introduits et commenter par Jean-Louis Benoît, Éditions Bayard Paris, 2007, p p 74 -75.

4 Alexis de Tocqueville, **De la démocratie en Amérique**, vol.2 , Op. Cite, P 287.

5 Ibid., P 288.

6 جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة: عادل العوّاء، منشورات عويدات، بيروت، ط.1، 2001، ص 16

إذا كان وضع الفردية قد آل إلى شكل من النرجسية، فكيف نطالب الأخلاق بنشر قيم كليّة؟⁷ هل نحتاج إلى أخلاق المسؤولية الفردية، أم ينبغي مراعاة مبادئ الديمقراطية والمساواة في توطيد العلاقات الأخلاقية؟

لما لم ينجو وضع كلّ من الفرد والمجتمع من ضعف الديمقراطية ومحدودية المساواة وتدني الوضع الإنسانيّ عمومًا، كانت الأخلاق الكلية أولى المجالات تأثّرًا، وهو تأثّر يرتبط بوضع أمة لا يسعنا حالها للتأكيد على حضور أخلاق الفرد، يقول توكفيل: «إنّ أخلاق الأمة تزداد ضعفًا [...]»، وما دامت مساواة الأحوال تعمل على تطهير أخلاق الفرد والعمل على تنظيمها [بدعوى] الاضطرابات الاجتماعية، التي تؤل إليها المساواة الاجتماعية التي لا تخدم الأخلاق بتاتًا، وما دما نتحدث عن مجتمع ديمقراطيّ تفاقمت عليه الشرور، فمن الضروريّ الحديث عن جماعة من الناس يقطنون أرضًا واحدة واختلطت عليهم الأمور، فلم يعد كلّ فرد منهم يميّز بين العدل والظلم، وبين الصدق والكذب، وبين الحقّ والباطل، نتحدث عن مجتمع يمجّد أفراد الرذيلة ويتركون الفضيلة، هكذا تفتقد المعايير الأخلاقية التي يستند إليها الفرد كقواعد للفعل»⁸.

حين ينبثق نوع من عدم الاستقرار أو الاضطراب الأخلاقيّ، تنبثق الأزمة التي تحتاج إلى ثورة على مستوى القيم؛ إذ ينبغي إحداث تغيير في البنية الأخلاقية، من أجل توثيق ما تفكّك من الأخلاق، وينبغي البحث عن سبل للقضاء على الانحلال الأخلاقيّ، ينبغي أن نخفّف من ثقل مشكلة تدني الأخلاق التي أفضت إليها الديمقراطية، «فالأخلاق تصير عدوًا للديمقراطية، وإن أشدّ طبقات الأمة ديمقراطية هم من يظهرون الأخلاق التي يصحّ أن نتوقعها فعلًا في قيام الديمقراطية»، على حدّ قول توكفيل⁹.

يرى توكفيل في فصل معنون بـ «أراء في آداب الأمريكيين» أنّ البحث في العادات الأخلاقية والأفعال القيمية، أمر أساسيّ جدًّا، لا اعتبارات أهمّها أنّ آداب ومشاعر الأمة لا تنشأ عمومًا من أصول أخلاقية؛ بل من الطبيعة الإنسانية، وإذا كان توكفيل لا يفصل جانب الأخلاق عن حدود الديمقراطية فإنّ أسلوبه النقديّ واضح المعالم في تناوله للمشكلة الأخلاقية، فليس هناك نظام أخلاقيّ يوجّه آداب المواطنين؛ إذ تكاد المعايير الأخلاقية تنعدم في إطار الاضطراب الملازم لقيمها، وكثيرًا ما يميل فعل الفرد إلى نوع من اللياقة كأهمّ نعت يميّز الفعل الأخلاقي¹⁰.

7 نفس المرجع، ص 17

8 Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, vol.2, Op, Cite, p p 288- 289.

9 Ibid., P 290.

10 Ibid., P 301.

هكذا نتحدث عن مشكلة أخلاقية تتميز بعدم الانتظام، وإسناد القيم إلى المشاعر، مشكلة أفضت إلى أفول القوانين الأخلاقية، فـ «ليس هناك شيء أضرّ بالمجتمع الديمقراطي، من مظاهر الناس فيها، فكثيرون الذين يرضون أن يتحملوا رذائلها ولا يستطيعون الاستغناء عن آداب تتجلى فيها»¹¹.

2. تفشي الملذات الحسية نتيجة تدني الأخلاق:

أول معطى يثيرنا ونحن نودّ فهم مبررات التدني الأخلاقي، الميل المفرط إلى الرفاهية المادية، والإرضاء المبالغ فيه للملذات الجسدية، وإذا كانت أغلب المذاهب الفلسفية تحتقر اللذة المادية لأنها زائلة ومتدنية، ممجدة بذلك مقولات الروح والعقل والفكر، فإننا نلامس بواحد هذا التصور لدى توكفيل ولو على نحو غير مباشر¹².

يعتقد توكفيل أنّ المجتمع الديمقراطي يعيش حالة مساواة، تنصهر فيها التباينات الطبيعية، وتلغى بهل الفوارق والمميزات الاجتماعية، من هنا جاءت فكرة التساوي في كل شيء حتى في بواضت الراحة المادية، والمتع الحسية التي يسعى إليها الجميع، وبهذا تولّد وضع اجتماعي ينتقده توكفيل بشدة، وضع يسعى فيه كل فرد وراء شهواته، خاصة، المتعلقة بكل ما يحقق الرّخاء المادي وإرضاء مطالب الغريزة، هذا النوع من الإرضاء لا يرتبط بطبقة واحدة وفرت لها ظروف العيش كل السبل المؤدية إلى حياة الرفاهية؛ بل يشمل سائر أفراد الشعب، فقراء كانوا أو أغنياء، ولذلك ينبغي أن نستبعد كل اعتبار يرجع الميل للمتعة الحسية، إلى تفسير طبقي، فالصراع على الشهوات المادية لا يعبر عن صراع طبقي يتجه فيه الفقير إلى الرقي إلى مستوى الغني، إنّ صراع يعبر عن حالة اجتماعية ديمقراطية، وبتعبير توكفيل إنّ صراع من أجل الرفاهية التي تقضي أن يوزع كل شيء بالتساوي على الجميع، صراع يتأسس على حق كل فرد في الظفر بقسطه من الرفاهية المادية، وليس هناك من قائل يعدّ الأغنياء يعيشون وضعاً يكونون فيه في غنى عن المتع المادية، فهم يميلون - أيضاً - إلى الحفاظ على متعهم¹³، يقول توكفيل: «إنّ أغلب هؤلاء كانوا فقراء يوماً ما، وشعروا بلدغة الحاجة، ومرارة الفقر، وظلّوا طويلاً يعيشون ضحية لسوء الحظّ [...]، أمّا بعد أن تحقّق لهم الفوز، فقد ظلّت تلك الشهوات التي رافقتهم في صراع مع الفقر»¹⁴، هكذا أصبحت الأمة مولعة، إن صحّ هذا التعبير، بالميل نحو الرفاهية المادية، وهو ولع تنذر به العواطف الجماعية، ويجري في عروق الأمة بعدما لقحت بسموم المساواة.

11 Ibid., P 302.

12 Ibid., P 181.

13 Ibid., P p 182- 183.

14 Ibid., P 183.

قد يعتقد أن هذا الميل يدفع الناس إلى الانحراف عن الأخلاق الحميدة، ويهدّد سلامة المجتمع، لكن الأمر مختلف تمامًا، فحبّ المتع الحسيّة لا يتولّد عن ضعف الشعب، وتدني فضائله، أو إفساد طبائعه الخيرة، فقد يحصل هذا في المجتمع الأرستقراطيّ الذي يتّسم بنوع من الصّراع الطبقيّ سياسيًا واجتماعيًا...¹⁵، لكن في سياق الديمقراطيّة يجري كلّ شيء على نحو مخالف، فالمتع الحسيّة في أغلب المجتمعات الديمقراطيّة المعاصرة، تشمل جميع الناس، وتتخذ صورة شهوة عارمة ومحدودة، وأحيانًا تافهة، تلك المتع لا تتجاوز حدود التّرويح عن النّفس، والعيش الكريم، وتلبية أبسط الحاجات، هذا الوضع لا يجوز مقارنته بالمستوى الأخلاقيّ، فالشّعب لم يربّى تربية فلسفيّة أخلاقيّة حتّى يستوعب معاني الفضيلة.

إنّ المتع الحسيّة التّافهة تضع المجتمع في مرتبة متدنيّة، وهذا النمط المحتقر من المتع الذي تصطبغ به جميع شرائح المجتمع، هو ما أكّده ملاحظات توكفيل على المجتمع الأمريكيّ، ولا سبيل إلى مقارنته بالأخلاق الدينيّة التي تدعو إليها أغلب الرّسالات السّماويّة، لأنّ المجالين لا تجمع بينهما أيّة صلة، فالدين - كما قلنا سابقًا - يرتبط بوضع لا تتعارض فيه الشّرائع والمعتقدات الدينيّة، مع نزوع الفرد نحو الملذّات الحسيّة¹⁶، الذين يحفّز على النّظر إلى هذه المتع على أنّها شريفة لا تضرّ العقل والروح، ولا تمسّ الحياة الاجتماعيّة بضرر، خاصّة، أنّها مؤطرة بقواعد عقليّة¹⁷.

في مقابل ذلك، يتولّد نوع من القلق في طبائع الإنسان داخل المجتمع الديمقراطيّ، هذا القلق الذي ينتجه الميل إلى الملذّات الحسيّة، ويرتبط بسبيل تحقيق السّعادة، كثيرًا ما ينبثق في شكل انفعالات تولّد عدم الثّبات في الرّأي، «فمن يجعل كلّ همّه في الجري وراء السّعادة الدّنيويّة، يكون دائمًا في عجلة من أمره»¹⁸، هذا القلق ينتج جرّاء البحث عن أقصر طريق مؤدّ إلى المتعة، فكثيرًا ما يبتغي الفرد أسرع طريق لإرضاء شهواته، ولعلّ الدّاعي إلى نقد توكفيل لهذا الوضع؛ كونه لا يرتبط بفرد واحد أو فئة قليلة، فالجميع يسعون إلى المتع، لأنّ الوضع الديمقراطيّ يتيّح فرصًا متساوية للجميع حتّى في أبسط الملذّات، ودون أن تُبدّل الجهود من أجل الظّفر بها، هكذا يتساوى الناس حتّى في مسالك السّعي إلى السّعادة الزّائلة بزوال أسباب تحصيلها، ويجب أن لا ننسى أنّ السّعادة التي نصل إليها بسرعة كثيرًا ما تزول، لنجد أنفسنا أمام مجال للبحث عن مصدر لها، يقول توكفيل: «إنّ الصّراع الدّائم بين تلك النّزعات الفطريّة التي تدعو إلى المساواة الاجتماعيّة وبين الوسائل المقدّمة لإرضائها، هو ما يعذب النّفس ويرهقها»¹⁹.

15 Ibid., P 185.

16 Ibid., P 186.

17 Ibid., P 187.

18 Ibid., P 192.

19 Ibid., P 193.

لو افترضنا أنّ جماعة من الناس بلغوا درجة من الحرّية واقتنعوا بها، لدفعتهم المساواة إلى الاستمتاع باستقلاليتهم، دون أيّ قلق يراودهم، إنهم لا يستطيعون الاقتناع بالحرّية، ومن الصّعب توحيد آرائهم نحوها، بعد أن بلغوا درجة من المساواة حولتهم إلى جمهور لا يطلب شيئاً سوى فرص متكافئة من أجل طلب المتع، ولعلّ رفض توكفيل حالة المساواة يستمدّ حجّته من كون التّفاوت في القدرات العقلية أمر مشروع، وهو قانون كونيّ يحكم البشريّة جمعاء، وحتى لو أردنا تشكيل الإنسان وفق صورة نمطيّة، فلا يمكن الوصول إلى المساواة التّامة، وقد أبدى توكفيل قلقه حيال تساوي الناس في طلب المتع الحسيّة والسّعي إلى الرّفاهيّة، في مقابل الدّعوة إلى تساوي القدرات العقلية، يؤول وضع المساواة - بذلك - إلى الجري وراء الملذّات، لكن ينبغي أن ننّبّه الإنسان الديمقراطيّ إلى أنّ سعيه لن يولّد سوى الفشل والاضطراب مادام قانون البشر يقضي أن يعيشوا متفاوتين ومختلفين²⁰.

وإذا كانت الحياة الديمقراطيّة تستوجب أن يكون النّاس أحراراً حرّية مقيدة، فإنّ السّعي إلى تحصيل المتع الحسيّة والملذّات - عموماً - سيكون مقنّناً بحدودها، لكنّ واقع الحال يثبت أنّ الميل المفرط إلى المتع هو سبب الشّرور التي آلت إليها الديمقراطيّة، فلاستسلام للملذّات يؤدّي إلى تبعيّة أفراد أكثر لشخص أوتي وسائل تحقيقها، ونتحدث هنا عن نقطة بداية الاستبداد، وعن مآزق الديمقراطيّة²¹.

هناك خطر يهدّد الإنسان مرتبط بالميل المفرط إلى الملذّات الحسيّة، وهو خطر نعبر عنه بالقول: «إنّه كلّما تدافع النّاس وتلهّفوا إليها، أغفلت الصّلة الوثيقة التي تجمع بين الثّروة الشّخصيّة وازدهار الأمّة، فليس ثمة حاجة إلى العنف أو الاضطهاد بالقوّة الماديّة في مثل هذه الوضعيّة، فلتجريد النّاس من حقوقهم يكفي توفير الملذّات لهم، إنهم سرعان ما يتخلّون عن واجباتهم، وعن استعمال عقولهم، في سبيل الجري وراء الثّروة، والعمل المؤدّي إلى الرّفاهيّة²²، هكذا تمنع حياة الرّفاهيّة والسّعي إلى التّرف الماديّ النّاس من المشاركة في تفعيل الحياة السّياسيّة، فإذا دُعي النّاس إلى الاجتماع لخدمة عامّة، اعتقدوا أنّهم لا يملكون الوقت الكافي لذلك، وإذا تركوا لحالهم سعوا إلى الملاهي، وقضاء وقت الفراغ في الهزل واللّهو، إنهم سرعان ما ينسون أنّ كلمة الديمقراطيّة حملت عليهم لأنهم فاعلون، ونسوا أنّ بناء الدّولة وتوجيه القوانين راجع إليهم هم أنفسهم، وأنّ مصالحهم لا يمكن أن تُقضى إلّا إذا وجّهوا حرّيتهم إزاء خدمة المجتمع، لا إلى السّعي المفرط إلى تحصيل المتع الماديّة التي من طبيعتها أنّها متجدّدة²³.

20 Ibid., P 194.

21 Ibid., P 195.

22 Ibid., P 196.

23 Ibid., P 196- 197.

بهذا نعدّ تطوّر الإحساس بالأخلاق الماديّة ينبع من رغبة الفرد في التّطّرف إلى كلّ ما يشبع حاجته الحسيّة، فتتجلّى - هنا - أزمة الأخلاق وأزمة الديمقراطيّة عمومًا، وهذا يعني؛ أنّه كلّما ازداد الازدهار الماديّ للأمة، كلّما ابتعد النّاس عن العمل في الشّؤون العامّة، ليسعوا وراء حياة التّرف، في هذا الوضع تحديدًا، وحين يكون الإنسان منجذبًا إلى المتع الحسيّة، وغافلًا عن أمور دولته، يتدنّى الوضع الأخلاقي²⁴، وهوما يتيح الفرصة لظهور طاغية يستغل الوضع الذي يمكن أن نطلق عليه: (أزمة تدبير الشّعب شؤونه الأخلاقيّة)، هذا الطاغية يغتنم فرصة انشغال أفراد المجتمع بالمتع والملذّات، ليحقّق المزيد من الازدهار الماديّ عامّة، فتجده يسهّل سبل بلوغ المسرّات والملذّات، وقد يعمل على تهدئة أوضاع الشّعب، والحدّ من حرّيّته، ويدّعي أنّ التّفكير في الحرّيّة يعكّر صفو السّعادة، ويجلب للنّاس المخاطر، ليوجّه الممارسة السّياسيّة حسب الوضع القائم، فيحافظ على التّبعيّة العمياء للشّعب الذي ثمل من تجرّعه لذّة المتع الحسيّة، فيتسبّب بذلك في هلاك قدراتهم ومؤهلاتهم التي تعدّ أساس وجودهم، كونهم كائنات أخلاقيّة واجتماعيّة²⁵.

يمكن أن نعدّ الاستقلال والسّلام اللّذين يسهر هذا الطاغية على توفيرهما للشّعب، أعظم خير، لكنّ توكفيل يذكّرنا - هنا - أنّ أغلب الأنظمة السّياسيّة التي كانت الدّولة تدعو فيها إلى السّلام والأمن والاستقرار، التي نظرت لها الفلسفة، وكرّس لها الفكر السّياسيّ وقتًا طويلًا، جعلت أممًا وشعوبًا ترزخ تحت نير الاستعباد والاضطهاد، خاصّة، حين يصبح السّلام مستحيلًا، أو فكرة صوريّة، أو ذريعة لتسيير إرادة المواطنين نحو المشاركة السّياسيّة، يقول توكفيل: «فالأمّة التي لا تطالب حكومتها إلّا بالسّهر على الأمن والنّظام، أمّة مستعبدة في ذاتها، إنّها عبيدة لرفاهيتها، أمّة تنتظر الرّجل الذي سيكبلها بالأغلال»²⁶.

إنّ مشكلة الديمقراطيّة أفضت إلى حال يتّسم بإشاعة سبل الرّفاهيّة والرّاحة، ولمّا كانت كلّ مشكلة تستدعي حلًّا فمن الواجب الرّجوع إلى ما يسمو بالإنسان، وهذا يتطلّب تعديل رغبات الإنسان وميولاته باستحضار جانبه الرّوحيّ، وهنا ينبثق السّؤال: إذا كانت الديمقراطيّة توجّه الفرد نحو المتع الحسيّة، كذريعة للاستبداد، فهل تستطيع أن توجّه - أيضًا - الحياة الرّوحيّة للشّعب نحو تبرير طغيانها؟ أليس جديرًا بالقول: إنّ الدّين يساهم في ترسيخ أفكار عن الرّوح تنسجم مع الوضع الديمقراطيّ الذي وصفناه - تويًا - بالاستبداد؟

تبيح العقائد الدّينيّة التّأمّل والتّفكير في الذات، إنّها تأمل ما يميّز النّفس والرّوح عن الجسد، وحين يعتكف المرء على تفكّر دواخل روحه، يشعر بمتع سامية تدعو إليها الأخلاق والفضائل، وقد أسّس توكفيل تصوّره للمتّع الرّوحيّة ودورها في المجتمع الديمقراطيّ على هذه الفكرة، هذا التّأسيس يعدّ دعوة إلى متع سامية

24 ليوشتراوس وكروبسي جوزيف، تاريخ الفلسفة السّياسيّة، الجزء الثاني، ترجمة: محمود سيّد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، 2005م، ص 430

25 Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, vol.2 , Op. Cite, P 197.

26 Ibid., P 198.

تحقق للإنسان السعادة الحقّة، بعيداً عن الإسراف في المتع الحسيّة الصّغيرة والتّافهة، التي تزول سريعاً، إنّها دعوة إلى تخليق الحياة الفرديّة، وجعل الشعب يميل نحو مطامح سامية لا تعكس لنا صورة فاسدة عن الانغماس في المتع المادّيّة²⁷.

يرى توكفيل في الدّين مجالاً للتوفيق بين المتع الحسيّة والفضائل العقليّة، بين سعادة النّفس وسلامة الجسد، بين الرّفاهية المادّيّة والغنى العقليّ، بين ما هو جسديّ وما هو روحيّ، هذه النّظرة التّوفيقية، تجعل توكفيل ينتقد النّظريّات المادّيّة التي تمجّد الجسد، إنّها تتناسى أنّها تعلي من شأن جانب زائل، وحين تسيطر هذه النّظريّات وتشمل المعطى الاجتماعيّ مقتحمة أفكار النّاس، تتحوّل إلى إيديولوجيا ضارّة وخطرة، هذا الخطر يبلغ ذروته في المجتمع الديمقراطيّ، حيث مهّدت المساواة لكلّ العوامل التي تسمح بانتشار داء المادّيّة الضّار، هكذا يعدّ توكفيل المادّيّة رذيلة عقليّة، وبالعودة إلى العنصر الدينيّ سجد توكفيل يعدّه مدرسة تعلّم النّاس مذهب خلود الرّوح²⁸، وباقتداء الشّعوب الديمقراطيّة بهذه الفكرة، مثلاً، فإنّها ستوقظ نزعتها المعادية للطّغيان، حين ستضرب عرض الحائط عوامل انتشارها المتجلّية في حبّ الملذّات الحسيّة، وكلّما ترسّخت الملذّات العقليّة، وأحسّ الإنسان بلذّة الرّوح وهدوئها، باعتناق المعتقدات الدينيّة، شعر بالاستبداد الممارس عليه ليحدّ منه عبر بثّ الوعي بخطورته في نفسيّته.

3. المشكلة الأخلاقية وأفق تقصّي الاستبداد الديمقراطيّ:

حين بادر توكفيل إلى مناقشة موضوع الاستبداد، عبّر بصراحة عن حدودها، وعن أزمة الوضع السّياسيّ والاجتماعيّ المعاصر، أزمة تمخّضت عن المساواة بكلّ شرورها الاجتماعيّة، وعن وضع الشعب المتدنّي، وعن أزمة الأخلاق والعادات، وعن تفشّي الملذّات الحسيّة، وقد أكّدت الإشارات السّابقة الذّكر على حقيقة وضع أخلاقيّ متدنّ، أندر بخطر يحرق بالأمة، ونجد توكفيل يقف على العوامل التي أفضت مباشرة إلى الاستبداد، مستقصياً مخاطره وأسبابه، وواصفاً صورته.

لا شكّ في أنّ الاستبداد في كلّ المجتمعات يقف حجر عثرة في سبيل تطوّر الأُمّة وتقدّمها، ومهما تضاربت الآراء والمواقف الفلسفيّة حول خصوصه فنادرًا ما نجد نظريّة سياسيّة تؤيّده وتبرّره، فقد استطاعت الفلسفات الكلاسيكيّة مقارنة الاستبداد وفق معان مضبوطة، ووفق معطيات ترتبط - عمومًا - بشخصيّة الطّاغية، أو

27 Ibid., P 199.

28 في مقابل تمجيد الدّين، ينتقد توكفيل بعض المعتقدات الدينيّة، لأنّها تتناسب مع المادّيّة، ومن بينها: القول بتناسخ الأرواح، هذا القول مستبعد لأنّه لا يحافظ على السّمة الإنسانيّة، فيكفي أن نقول - مثلاً - إنّ روح الإنسان ستنتقل إلى جثة خنزير، ويثير موقف سقراط القائل: «إنّ الرّوح لا تشترك في شيء مع الجسد»، وهي حجّة تثبت أنّ الرّوح الإنسانيّة أسمى من أن تنتقل بين الأجساد. انظر:

Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, vol.2 , Op. Cite. P. 203

نظام الحكم، أو طبيعة السلطة، لكن الأمر يبدو مختلفاً، ونحن في سياق مقارنة معاصرة للطغيان - كما يتجلى في السياسة والمجتمع على حد سواء - فهل نستطيع مع توكفيل تحديد الاستبداد تحديداً مضبوطاً؟

يحسم توكفيل مسألة كون تدني الوضع الأخلاقي يساهم في قيام الاستبداد، فالديمقراطية التي يؤمل منها الكثير كي تحققه، لا تبشر بمبادئ نستطيع وفقها الإعلان عن نهاية عهد الطغيان، وحتى إن كانت الممارسات السياسية الديمقراطية تضع حداً مع أشكال الاستبداد التقليدي؛ فهي تساهم في تشكيلها وفق معنى مغاير، وصورة مغايرة تنسجم مع وضع الشعب والدولة المعاصر - على حد سواء - لكن كيف تكون صورة الاستبداد التقليدي؟

1.3. بنية الاستبداد التقليدي:

يعتد الاستبداد التقليدي أكثر قوة وبطشاً؛ لأنه ناتج عن السلطة المطلقة للحاكم في إدارته شؤون الدولة، هذا الحاكم يمارس سلطة قمعية مباشرة على الشعب، فلا يقبل أية وساطة، ونفوذه يستند إلى وسائل واضحة للعيان في إخضاع الرعية، الحاكم المستبد لا يقبل سوى نظام واحد وقوانين تستند في جملتها إلى إرادته فقط، إنه الحكم الذي يفصل في كل شيء، والمشرع الذي تستند إليه كل القوانين، والسلطة التي تحتكر تنفيذ القرارات الشخصية، هذا الحاكم - غالباً - ما يدعي إشراك أشخاص آخرين في الممارسة السياسية، لكن إرادتهم لا تنفك عن سلطته، فعلى امتداد قرون لم يجد الباحثون مشكلة في وصف المستبد ببؤرة السلطة، وبالحاكم الذي لا ينافسه أحد، وبالقاضي الذي يبيت انطلاقاً من مزاج شخصي، ذلك الحاكم الذي أكد مونتسكيو أنه يستخدم العنف والقسوة لإشاعة أجواء الخوف التي تشل قدرات الفرد، وباختصار نقول: «إن صورة الاستبداد لم تكن تنفصل - في جملتها - عن الشخصية المهيمنة للمستبد ذاته، وحالة المجتمع تعدّ مرآة تعكس قوته وطغيانه، إن الطغيان ينطلق منه ليعود إليه (فشذوذ السلطة هو نفسه الاستبداد)»²⁹.

هكذا يتخذ الاستبداد التقليدي صورة قوة غاشمة يصعب التصدي لها بسهولة، قوة تستحوذ على الأموال والممتلكات، وحتى على الحقوق الطبيعية للإنسان، مثل الحق في الحياة، يقول توكفيل مجسداً أقوى صور الاستبداد: «لقد كان الاستبداد باطشاً عنيفاً، ولكن مداه كان محدوداً»³⁰.

2.3. الاستبداد الديمقراطي:

في مقابل ذلك؛ يرى توكفيل أن الاستبداد في المجتمعات المعاصرة يختلف عن الأشكال التي قدمناها بإيجاز، إنه استبداد عوض أن يكون مداه محدوداً وقوته عنيفة، فكما يقول توكفيل، هو: (أوسع مدى وأخف

29 شلوندن أس فولن، توكفيل بين عالمين، اجترّاح حياة سياسية ونظرية، ترجمة: فاضل جنكر، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2011، ص 454
30 Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, vol.2, Op. Cite, p 432.

وطأة)؛ إذ يكاد شره يصل إلى جُلّ فروع المجتمع والقيم والعادات، نتحدّث عن الاستبداد الديمقراطي، كما يسمّيه توكفيل الذي «يحطّ من قيم الناس من غير أن يعذبهم»³¹، وهو ما تساهم فيه السلطة السياسيّة التي تُشرع عنه وتجعله مقبولا، فكيف عسانا أن نفهم هذا القول؟

تهيء ظروف المجتمع الديمقراطي ومشاعره وعاداته لتحقيق التساوي في اختيار سلطة سياسيّة توضع في يد أشخاص يمثلون الشعب، ويعدّون - بموجب قوانين الانتخاب والدستور - المتدخلين الفعلين في تدبير شؤون الناس، وفي العصور الديمقراطيّة، وينغمس هؤلاء في تدبير شؤون الأمة أكثر من انغماس أي حاكم مستبدّ، فإذا كان أغلب الحكام المستبدّين، يנהجون طرقاً عدّة لطغيانهم، وذلك بعدم التدخل الكليّ في حياة الشعب، خشية فقدان القوّة الغاشمة لشخصيّة المستبدّ، فإنّ المشرّعين والحكام ورجال السياسة في سياق المجتمع الديمقراطيّ، يعدّون أنفسهم مهيّئين للتدخل في كلّ شيء، فهم يحشرون أنفسهم وسط الشعب، ويُعوّدون ذواتهم والمواطنين على التدخل في المصالح الشخصيّة، إنهم يتدخلون في أبسط الأمور، ويجعلون شعار المساواة والمشاركة العامّة سبباً لذلك، هذا يعني؛ أنّ عادات المجتمع تقود السلطة الحاكمة إلى تقليل الهوة بين الحاكم والمحكوم، وشعار المساواة ليس مبدأ للشعب فقط؛ بل هو مبدأ يوحد السلطة والشعب.

لكن يجب أن نحذر من هذه المساواة، لأنّها تزيد الاستبداد ليونة، وتخفّف من خطره الذي يفتك بالأمة، وكلّما ظهر للعيان أنّ السلطة تساهم في اعتدال الثروات، والتّقليل من النزاعات، والإكثار من الملذّات الحسيّة، تبيّن للباحث الفاحص للأمور بعين نقديّة، أنّ هناك نوعاً من الاعتدال السّاذج في قبول خطر الاستبداد، وهي سذاجة يعبر عنها شعار الديمقراطيّة الاجتماعيّة المتجلّي في المساواة³².

ويكاد الاستبداد يزداد وطأة وينعكس سلبيّاً - بشكل خفيّ - على الإنسان، كلّما تهيّأت له شروط عدّة، نوجزها في؛ العمل على تهذيب الطّبائع ورقة الآداب، سعة الثّقافة، صفاء الدّين، انتظام الأخلاق، تقييد الرّذائل، الميل إلى الحياة المادّيّة، وتيسير العلاقات، بهذه الشروط تعمل السلطة على توفير كلّ السّبل لتعديل أحوال المجتمع الديمقراطيّ حتّى يقبل وصاية تفرض عليه من خارج ذاته، وفي حقيقة الأمر، هي تتنبأ له بطغيان لا نظير له³³.

يقول توكفيل: «أرى أنّ نوع الاستبداد الذي يهدّد الأمم الديمقراطيّة لا يشبه ما سبق أن ظهر منه في العالم من قبل في شيء، ولن يجد له معاصرون مثيلاً يتذكرونه»³⁴، حينما نقرأ هذه العبارة يتولّد في ذهننا

31 Ibid., P 432.

32 Ibid., P 433.

33 Ibid., P 433.

34 Ibid., P 433.

سؤال مباشر: ما نوع هذا الاستبداد الذي يكاد ينبثق في عالم ديمقراطي معاصر؟ هل نستطيع تسميته ووصفه وتحديد عناصره ومظاهره؟

يتحدث توكفيل عن كلمة الاستبداد دون أن يقتنع بالتسمية، ويؤول شلدون أس فولن، ذلك بكون العوامل التي أنتجت الاستبداد احتاجت إلى عملية قلب الصورة التقليدية له، فبدل أن يكون المجتمع انعكاساً للمستبد، كان المستبد انعكاساً للمجتمع، ومعنى ذلك؛ أن مشكلة التسمية لا تستمد حلها إلا بوصف توكفيل المجتمع الذي ينتج الاستبداد، فعلاً المستبد غير موجود حتى نسميه بالمستبد، وللعثور عليه؛ ينبغي لنا تحليل صورة مجتمع مدني يعيش وضعاً خاصاً³⁵، وبقدر ما يصف توكفيل هذا الوضع يتيسر لنا إدراك معالم الاستبداد الديمقراطي ومظاهره، وليس الاستبداد تمثيلاً لنظام يتحكم فيه زعيم مستبد؛ بل هو سلسلة من الصور تصف وضع إنسان مجرد من سياسته وحرّيته، وصيرورة مجتمع تابع، هو في حاجة أكثر من أي مجتمع آخر إلى الإرشاد، إنه وضع شعب بكامله³⁶.

يعدّ توكفيل لفظة الاستبداد تعين جملة من التصرفات والأفعال الظاهرة بجلاء في المجتمع الديمقراطي، وتعبّر عن نفسها في جملة من العادات والتقاليد والسلوكيات الجماعية، بعيداً عن المرجعية التقليدية التي ترى في الاستبداد صورة رسمها المستبد عن نفسه، في لوحة ملونة بالقوة والغلبة وعدم تقدير سلطة الشعب، واعتماد قوانين مطلقة، وغيرها من الألوان التي ذكرناها سابقاً، التي لا يستقيم لنا مع توكفيل اعتمادها كسند لوصف الاستبداد، وهذا ما يمكن أن نعرّزه بقول توكفيل: «إنّ لفظا الاستبداد والطغيان القديمين لا يصلحان للتعبير عن هذا المعنى»، وهناك شيء جديد - إذن - يسمّى الاستبداد، وبقدر ما يصعب على توكفيل إدراك التسمية فإنّه يرى أنّه لا يصعب وصف المسمّى، وبيان معالمه.

يرتبط «الاستبداد الديمقراطي» بلامح اجتماعية جديدة يتجلّى فيها، ويتخذ فيها صورة نستطيع وصفها عبور وجود جماعات من الناس، أو حشد من المواطنين، المتماثلين والمتساوين، اللذين يسعون دائماً وراء الحصول على ملذات صغيرة وتافهة، ويعيشون منفصلين عن بعضهم - نتيجة الفردية والأنانية - وتبقى علاقاتهم سطحية، تبدأ هذه الصورة التي تطبع الاستبداد من حالة فرد يعيش غريباً عن الآخرين، لا يكثر لمصيرهم، ولا يقدر على تحمل مسؤولياته تجاههم، لا يعرف من المواطنين الذين يشاركونه الانتماء القومي سوى أسرته وأصدقائه، أمّا باقي الناس فهم مجرد صور عقلية، إنّ يرى أقرانه ولا يأبه لوجودهم، هذا الفرد لا يعيش سوى من أجل نفسه³⁷.

35 شلدون أس فولن، توكفيل بين عالمين، مرجع سابق، ص 455

36 نفس المرجع، ص 456

37 Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, vol.2, Op. Cite, P 434.

هذا الوصف للصورة النمطية للمجتمع والفرد، يشكل أول قوة استبدادية، ويمكن أن نضيف عليها قوة أخرى تزيد من حدة الطغيان، قوة خفية تزيد الإنسان اضطهاداً، بتيسير سبل العيش، وتوفير المسرات والمتع، نتحدث عن قوة مطلقة خفية، ومنظمة أيضاً، تشبه في تربيتها للشعب عمل الأب الوصي الذي يعتني بأطفاله ليجعلهم تابعين لسلطته، فالقوة الطاغية تتعامل مع الإنسان كما لو كان طفلاً، فهي تعمل على نضجه لكنها تستبقه في طفولة دائمة، ومعنى ذلك؛ أن الدولة المستبدّة، لا تحفز المواطنين على تحمّل مسؤولياتهم، ولا تقودهم إلى العيش أحراراً ومستقلين؛ بل تحافظ على تبعيتهم لسلطتها، ولذلك يغدو الاستبداد مجالاً لجعل الشعب يستمتع ويمرح دون أن يفكر، وإن كان هناك مجال لاستعمال عقله، فلا يكاد يتجاوز حدود التفكير في الملذات والمتع وسبل الرفاهية، وحين نجد شعباً يعيش وفق هذه الصورة، فمن الواجب أن نقر بأن الحكومة تسارع إلى توفير سعادته، وتطالبه بخفاء - في نفس الوقت - بقبول ما يُفرض عليه، وأول ما يقبله هو أن هناك سلطة مستبدّة أجدد بأن ترعاه وتوفّر سعادته.

إن الحكومة توفر السعادة والأمن والاطمئنان للمجتمع، وترعى حاجياته سلفاً، وتعمل على سدّ كل ما يحتاجه أفرادها، وتنظّم حياتهم ومواريتهم، بدافع واحد؛ هو «الاستبداد اللين».

توضع حياة الشعب ومبادئ الديمقراطية من تلقاء نفسها في يد مستبد رمزي، لا يمكن نعتة بالطاغية، وتصبح مسائل تدبير الشؤون العامة والخاصة للمجتمع في يد حكومة لا تعهد للشعب بشيء خارج قوى الاستبداد الخفية، وبالتساؤل عن مكانة الشعب، فإننا لا نستطيع الوصول إلى جواب دقيق؛ لأنه يصبح الحلقة المفقودة في الديمقراطية، شعب محطّم الإرادة، مُنعت عنه حرّيته وهُضمت حقوقه، دون أن يجد ملجأ، شعب قاصر، تابع للقوى الخفية التي تحرك الطغيان الذي لا يجبر الناس على ما يريده، لكنّه يجذبهم إلى أوامر لا يمكن رفضها، هذا الطغيان لا يبطش بالأمة، لكنّه يضعفها³⁸.

نفهم من هذه الصورة التي قدّمها توكفيل عن الاستبداد: أن هناك نوع من العبودية المنظمة الهادئة التي تثبت في النفوس مبادئ الديمقراطية التي يحتضنها مبدأ «الديموس»، لكنّها - في حقيقة الأمر - تضعف الحرية، فالاستبداد يلبي رغبتين:

أولهما: جعل الشعب يرزخ تحت وصاية السلطة السائدة، وثانيهما: الدّعوة إلى الحرية. لكن إذا تمعّنّا في العلاقة بين الرّغبتين؛ نجدهما متعارضتين، فلا مجال للحديث عن تركيز السلطة ومبدأ اختيار الشعب³⁹، فمبدأ الاختيار لا يستند إلى أسس راسخة، لأنّ الشعب يختار أوصياءه بحرّيته، وبعد ذلك يصير مستعبداً

38 Ibid., P 435.

39 Ibid., P 435.

وتابعاً لوصاية من اختاره، وإنّ الفرد ليرضى لنفسه أن ينقاد ويؤجّه، عوض أن يحافظ على حرّيته، هذا لأنّ الاستبداد يُفقد الفرد رغبته السامية، وقدراته الإنسانية.

هكذا تتحوّل الحرّية من حقّ إلى طاعة عمياء، وتتحوّل السّلطة إلى قوّة غاشمة، ويؤول الوضع الديمقراطيّ إلى حالة أسوء.

يضع الاستبداد النّاس في إطار تضيق الخناق على الحرّية، إنّهُ يمارس نوعاً من الطّغيان يجعل السّلطة المطلقة في الأحقاب الديمقراطيّة ليست قاسية ولا وحشيّة؛ بل فضوليّة وشديدة الاهتمام بالتّفاصيل الصّغيرة، ولعلّ طاعة هذا الوضع تنمّ عن كون الشّعب عبث بإرادته، شعب مستعبّد بالكامل دون أن يكتثّر لعبوديّته، ينبثق السّؤال جراء هذا الوضع: كيف نكلّف هؤلاء المواطنين بتحمل مسؤوليّاتهم بأنفسهم، بعد أن جعلناهم تحت وصاية سلطة مركزيّة؟ كيف نفرّ لهم بالحقّ في الاختيار؟ وكيف نجعلهم يفكّرون ويعملون؟⁴⁰.

تكرّس القوى الاستبداديّة - اللّينة والخفيّة - نوعاً من العجز، وتعمل على قتل الحرّية؛ فالأمم الديمقراطيّة - كما يقول توكفيل - أقحمت الحرّية في نظامها السّياسي، وعملت - في الوقت نفسه - على زيادة استبداد النّظام، وهو ما جعل الاضطهاد الديمقراطيّ يقع في متناقضات عدّة، فإذا كان تسيير الشّؤون الصّغيرة من اختصاص السّلطة، ورُفِض أن يكون للشّعب تأثير فيه، قيل: إنّ الشّعب غير كفء للاضطرّاع في هذه المهمّة، وإذا ما أحسّ أصحاب السّلطة بخطر يتهدّد الحكومة، أو أحسّوا بأنّ الأنوار بدأت تعمّ في أوساط اجتماعيّة، وتنبّؤوا بخطر الثّورة، منحوا الشّعب سلطات واسعة، وأوهموه أنّه مسؤول عن وضعه الديمقراطيّ، هكذا يصبح الشّعب لعبة يلهو بها النّظام الديمقراطيّ المعاصر، إنّهُ لعبة في يد السيّادة المستبدّة⁴¹.

خاتمة:

نخلص من كلّ ما سبق إلى النّتيجة الآتية: من السّهل إنشاء حكومة استبداديّة مطلقة، ويسهل معه تصوّر شعب حرّ، لكن يصعب علينا فهم شعب تساوت أحواله، لتجرّده من صفات الإنسان الاجتماعيّ الحرّ، ففي عصر الاستبداد الديمقراطيّ يستحيل الرّجوع إلى إقطاعيّة العصور الأرسقراطيّة، وتستحيل إقامة السّلطة على أساس سيادة طبقة واحدة، فالاستبداد لا يرتبط بطغيان الحاكم أو الأقلّيّة المستبدّة؛ بل بوضع شموليّ يساهم فيه تدنّي الأخلاق وتفشّي الملذّات وانتشار الاستبداد⁴²، ولعلّ هذا الوضع هو ما جعله يعبر عن أسفه للصّورة السّلبية الّتي بلغت فيها الديمقراطيّة أدنى مستوياتها، وسؤاله المؤسف نصوغه بالآتي: كيف تخلّي

40 Ibid., P 436.

41 Ibid., p 437- 438.

42 Ibid., P 439.

النّاس - تمامًا - عن حكم أنفسهم بأنفسهم؟ وكيف جعلوا اختيارهم سببًا في شرور الدّيمقراطيّة؟ وكيف سمحوا لأولئك الذين وصلوا إلى السّلطة عن طريق السّيادة الشّعبيّة أن يدبّروا أمورهم بكيفيّة مغلوبة؟ كيف انقلبت الدّيمقراطيّة رأسًا على عقب، فعوض أن تحافظ على مقوّماتها أفضت إلى استبداد يقدّم طبقًا من الملذّات لشعب رضي التّبعية والوصاية؟

المراجع:

- De Tocqueville, Alexis, **De la démocratie en Amérique**, vol. 2, Gallimard, 1961.
- De Tocqueville, Alexis, **Notes sur le Coran et autres textes sur les religions**, Introduits et commenter par Jean-Louis Benoît, Éditions Bayard Paris, 2007.
- ليونستراوس وكروبسي جوزيف، تاريخ الفلسفة السياسيّة، الجزء الثاني، ترجمة: محمود سيّد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة 2005م.
- روس جاكين، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة: عادل العوّاء، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 2001م.
- أس فولن شلدون، توكفيل بين عالمين، اجترّاح حياة سياسيّة ونظريّة، ترجمة: فاضل جتكر، الهيئة العامّة السوريّة للكتاب، دمشق، 2011م.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط - أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com